

الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص عمل في الصين °

أمانى محمد عبد الوهاب**

مريم رؤوف فرح***

ملخص الدراسة

تقوم الدراسة بختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي خلق فرص عمل في قطاع الصناعة التحويلية الصينية. حيث تعتبر الصين من أكبر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وقد استفادت الصين بشكل كبير من تواجد الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في عدة مجالات. ومع ذلك، يعتبر خلق فرص عمل جديدة من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الصيني وغيرها من البلدان النامية، نظراً لأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي خلق مزيد من فرص العمل يعتبر من الأمور غير المؤكدة. ويعتمد هذا التأثير علي عدد فرص العمل التي تم توفيرها داخل الشركات الأجنبية والشركات المحلية. تقوم الدراسة بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص عمل في الصين باستخدام عينة كبيرة من الشركات الصناعية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤. وقد أظهرت النتائج ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على نمو العمالة. ويرتبط التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر علي توليد فرص عمل بخصائص الشركات الوطنية وخاصة قدرتها علي الوصول إلى الأسواق التصديرية. ويبدو أيضا أن هناك تأثير إيجابي غير مباشر على خلق فرص عمل في الشركات المحلية نتيجة انتشار المنافع الناجمة عن زيادة تدفق تلك الاستثمارات إلي الدولة المضيفة.

° هذه الورقة هي ترجمة للدراسة التالية:

Sune Karlsson, Nannan Lundin, Fredrik Sjöholm and Ping He, 2007, **FDI and Job Creation in China**, Research Institute of Industrial Economics, IFN Working Paper No. 723, Stockholm, Sweden.

** أمانى محمد عبد الوهاب : باحث مساعد. مركز دراسات الاستثمار، معهد التخطيط القومي.

*** مريم رؤوف فرح : باحث مساعد، مركز العلاقات الاقتصادية الدولية . معهد التخطيط القومي

المقدمة:

يعتبر خلق مزيد من فرص العمل من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. حيث إنه من الصعب زيادة مستوي رفاهة الفرد في جميع المجالات بدون توفير قدر أكبر من فرص العمل داخل القطاع الحديث. وإذا لم يتم توفير عدد مناسب من الوظائف، سيتجه الأفراد إلي القطاع الزراعي أو القطاع غير الرسمي.

فعلي سبيل المثال ، قدر بنك التنمية الآسيوي (٢٠٠٥) أن هناك حاجة لخلق ٧٥٠ مليون فرصة عمل جديدة في آسيا خلال العقد القادم إذا أردنا تحقيق التنمية الشاملة ورفع ومعدلات النمو و خفض معدلات الفقر بشكل سريع.

وبمقارنة هذا الرقم بإجمالي القوة العاملة الحالية في آسيا ، والتي تبلغ ١,٧ مليار، يبدو أن خلق مزيد من فرص العمل يعتبر تحدياً كبيراً وبالتالي لابد من اتخاذ مجموعة كبيرة من التدابير و السياسات. وفي سياق إمكانية خلق فرص العمل فقد أكد (Felipe and Hasan (2006,p.7) الحاجة إلي إتباع سياسة صناعية "... لتعزيز تنوع الأنشطة الإنتاجية في المناطق الجديدة، وتسهيل إعادة هيكلة الأنشطة القائمة ، وتعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص". ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تلعب دوراً هاماً في دعم تطور الصناعة من خلال معرفتها واتصالها بالأسواق والتكنولوجيا الحديثة وقنوات التوزيع المختلفة (UNCTAD,2007). ومن الواضح أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بشكل كبير في دعم النمو والتنمية الصناعية في شرق آسيا (Dobson and Chia, 1997). وعلي الرغم من أهمية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق

فرص العمل في البلدان النامية إلا أنه لم تتم دراسة سبل جذبه بشكل كاف حتى الآن.

تقوم الدراسة الحالية باختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي خلق فرص عمل في الصين ،بالاعتماد علي بيانات علي مستوي الشركات في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤. قتم دراسة التأثير المباشر علي التشغيل من خلال خلق فرص عمل داخل الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات و كذلك دراسة الأثر غير المباشر من خلال توفير فرص عمل داخل الشركات الوطنية. ومع ذلك، فإن التأثير الإيجابي للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات علي خلق فرص العمل لم يقترن

بزيادة فرص العمل في الشركات المحلية. ومن هنا يمكن اعتبار وجود تأثيرين متعارضين على التشغيل في الشركات المحلية ؛ الأول يتمثل في وجود أثر إيجابي على المنتجين وانتشار المنافع بين الشركات المحلية والأجنبية والثاني يتمثل في التأثير السلبي علي الشركات المحلية نتيجة زيادة المنافسة. وبالنسبة للنتائج التي تم توصل إليها، نلاحظ نمو التشغيل في الشركات الأجنبية مقارنة بالشركات المحلية. ويرجع سبب ذلك إلي ارتفاع كثافة استخدام رأس المال ونمو الإنتاجية في تلك الشركات، ولا سيما ارتفاع قدرتها علي الوصول إلى الأسواق التصديرية. أما عن التأثير غير المباشر، فقد توصل التحليل التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي الشركات المحلية من خلال امتداد الآثار غير المباشرة وعملية انتقال الخبرات و التعلم وغيرها من العوامل التي تعتبر أكثر أهمية من تأثير زيادة حدة المنافسة .

تنقسم الدراسة إلي خمسة أقسام شاملة المقدمة وذلك علي النحو التالي. القسم الثاني، يقدم لمحة نظرية عن القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل كما يعرض بعض الدراسات السابقة. وفي القسم الثالث سيتم عرض مجموعة البيانات والإحصاءات الوصفية ثم إجراء التحليلي التطبيقي في القسم الرابع ثم عرض النتائج في القسم الخامس.

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص عمل

يعتمد النمو الاقتصادي في البلدان النامية على التحول من الاعتماد علي قطاع الزراعة والخدمات غير الرسمي إلي قطاع الصناعات التحويلية ومدى قدرته على استيعاب العمالة وبالتالي إعتباره عامل حاسم في دعم النمو الاقتصادي (Lewis, 1954). و يفترض أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر علي إجمالي العمالة خارج القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي. فعلي سبيل المثال، يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر علي زيادة القدرة التنافسية للدولة من خلال دمج أصول الشركة الأجنبية مع المحلية (Blogigen, 1997). وهذا عادة يساعد الشركات المحلية علي الوصول إلى الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة كما تقوم الشركات المحلية بتوفير عمالة رخيصة للشركات الأجنبية مما يزيد من

النفع المتبادل بين الجانبين و دعم وضع الصناعات في الدولة المضيئة ، وظهور صناعات جديدة، وتغير الميزة النسبية للدولة المضيئة (Lipsey,2004;2006).

وبالإضافة إلى ظهور صناعات حديثة وإنشاء شركات جديدة في الدولة المضيئة ، يمكن أن يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر علي زيادة التشغيل من خلال إقامة روابط مع الشركات المحلية من خلال شراء السلع المنتجة محلياً والخدمات، وكذلك تقديم مدخلات جديدة ذات جودة عالية تستخدم في العملية الإنتاجية للشركات المحلية، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة وزيادة قدرتها علي التوسع في الانتاج وتوفير فرص عمل .

وقد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي علي العمالة في الشركات المحلية. فقد يحدث هذا مع زيادة حدة المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وبالتالي تضطر الشركات المحلية الخروج من السوق أو تقليص حجم العمالة بها. ويلاحظ ظهور أثر المزاحمة إذا قامت الشركات متعددة الجنسيات بالتركيز على أسواق التصدير و السوق المحلية.

وعلي الأرجح هناك قناتين رئيسيتين يمكن من خلالهما أن يظهر أثر المزاحمة. أولاً، تمتلك المؤسسات متعددة الجنسيات مزايا معينة تدعم من قدراتها التنافسية مقارنة بالشركات المحلية على الرغم من عدم معرفتها الكاملة بالظروف المحلية. ثانياً ، قد ترفع الشركات متعددة الجنسيات مستويات الأجور مما يرفع مستويات الأجور في الشركات المحلية المنافسة (Lipsey and Sjöholm,2004)، ومن المتوقع أن تؤدي زيادة الأجور إلي خفض نمو العمالة في الشركات المحلية لارتفاع مستوى التكاليف بها.

٢٠١ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

في حين أن الاقتصاد الصيني ينمو بوتيرة سريعة مع استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر خلق مزيد من فرص العمل من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجهها الصين . ويرجع سبب ذلك إلي محاولات خصخصة الشركات المملوكة للدولة. تبلغ القوة العاملة في الصين ٧٧٩ مليون فرد (National Bureau of statistics,2006) ومن المتوقع أن تنمو بمعدل سنوي قدره ١,٣٪.

خلال العقود القليلة القادمة، مما يؤكد علي ضرورة التركيز على خلق مزيد من فرص العمل (Chow et al.,1999,p.483). ويزيد الأمر تعقيداً زيادة عدد العمالة في القطاع غير الرسمي حيث يقدر حجم العمالة في هذا القطاع بنحو ٨٥ مليون فرد (Cai et al.,2005). وبالتالي فإن دمج هؤلاء الأفراد داخل القطاع الحديث سيعمل علي تحسين مستوي الرفاهة داخل الاقتصاد الصيني.

ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية في الصين من القطاعات الواعدة، فنلاحظ زيادة حجمه النسبي، وبالتالي زيادة قدرته علي خلق فرص عمل. وتعتبر الإحصائيات الرسمية غير دقيقة في رصد تطور القطاع الصناعي. فعلي سبيل المثال أشار (Banister,2005) أن الإحصائيات الرسمية تقدر حجم العمالة في الشركات العاملة في القرى والمدن بأقل من قيمتها، كما يقدر حجم العمالة غير المسجلة والعمالة داخل قطاع الصناعات التحويلية حوالي ١٠٠ مليون عامل، أو حوالي ضعف إجمالي حجم العمالة الصناعية في مجموعة الدول الصناعية السبع. ولسوء الحظ، هناك بعض المؤشرات تشير إلي انخفاض العمالة الصينية داخل قطاع الصناعات التحويلية. وتشير إحصاءات العمل الرسمية أن حجم العمالة في قطاع الصناعة التحويلية كان بنحو ٩٨ مليون نسمة في ١٩٩٦ وحوالي ٨٣ مليون نسمة في ٢٠٠٢ (National Bureau of statistics, 2006, table 5-5).

وتظهر تقديرات بانيستر نفس النتيجة، أي اتجاه حجم العمالة داخل القطاع إلي الانخفاض. وتعتبر عدم القدرة علي خلق فرص عمل داخل قطاع الصناعات التحويلية إشكالية كبرى في ضوء نمو قوة العمل وكبر حجم القطاع غير رسمي. وقد أدى هذا إلي زيادة عدم المساواة إلي حد كبير ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلي انخفاض الدخول في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي وزيادة الدخل في القطاع الحديث الرسمي (Lindbeck,2007).

الدراسات السابقة

ركز عدد قليل من الدراسات علي تطور نمو العمالة في الشركات المحلية والأجنبية العاملة في الاقتصاد وذلك باستثناء الدراسة التي قام بها (Alvarez and Gorg,2007) والتي بحثت نمو العمالة في قطاع

الصناعات التحويلية الشيلي حيث تم تجميع بيانات علي مستوى المصانع خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠. وتوصلت الدراسة إلي أنه لا يوجد اختلاف بين نمو العمالة في الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وقد أشار الباحث إلي أن تصحيح التحيز من خلال استخدام منهجية هيكرمان Heckman procedure لم يؤد إلي تغير النتائج.

قام (Gong et al.2006) باختبار أثر الخصخصة والاستحواذ الأجنبي علي العمالة بالاعتماد علي عينة من الشركات الصينية المملوكة للدولة خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣. وقد توصلت الدراسة إلي أن الخصخصة تؤدي إلي خفض نمو العمالة بينما يؤدي الاستحواذ الأجنبي إلي زيادة العمالة، وذلك مقارنة بالشركات التي ظلت مملوكة للدولة.

أيضاً، هناك أدبيات أخرى قامت ببحث تأثير الاستحواذ الأجنبي علي هيكل العمالة . وقد اختبرت أغلب هذه الدراسات تطور هيكل العمالة في البلدان المتقدمة (Almeida, 2003 and (Hauttunen,2005). أما عن الدراسة التي قام بها (Lipsey and Sjöholm (2002,pp.10-11) ، فقد تم اختبار التغيرات في العمالة داخل المصانع الأندونيسية بعد عمليات الاستحواذ الأجنبي خلال الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٩. وقد استهدف الاستحواذ الأجنبي المصانع المحلية الكبرى وقد نجم عن عمليات الاستحواذ تغيرات في أنواع العمالة المختلفة سواءاً بالنسبة للعمالة ذات الياقة البيضاء (وهو مصطلح غير رسمي يشير إلي العمالة ذات مستوي تعليمي مرتفع وتحصل علي أجر عالي) والعمالة ذات الياقة الزرقاء (وهو مصطلح يطلق علي الأفراد التي تعمل أعمال يدوية لا تحتاج مهارات ذهنية عالية). وتشير النتائج إلى زيادة عدد العمال ذوي الياقات الزرقاء بنسبة ٣٨ ٪ وذلك في العام السابق لعملية الدمج بعد عامين من تلك العملية ، بينما انخفض عدد العمال ذوي الياقات البيضاء بنسبة ٢٧ ٪.

وبينما يوجد عدد قليل من الدراسات التي قامت بمقارنة نمو العمالة في الشركات المحلية والأجنبية ، فعلي حد علمنا أيضاً لا يوجد دراسات سابقة قامت بمناقشة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي

العمالة في الشركات المحلية، إلا أنه قد تم بحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي الشركات المحلية في نواحي أخرى من قبل عدد كبير من الدراسات ، فقد تبين علي سبيل المثال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي علي إنتاجية الشركات (Gorg and lipsey and Sjöholm,2005; Greenaway,2204) ، كما أنه يؤدي إلي زيادة الصادرات والأجور في الشركات المحلية (Swenson,2007; lipsey and Sjöholm,2004 b)

٣- البيانات والإحصاءات الوصفية

اعتمدت الورقة البحثية علي بيانات مجمعة من قبل المكتب الوطني للإحصاءات الصينية (NBS). وتستند مجموعة البيانات على تعداد خاص بالمشاريع الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم التي تضم أكثر من 10 عمال وتبلغ قيمة مبيعاتها السنوية أكثر من ٥ ملايين ين خلال الفترة 1998-2000 ووفقاً للسنة التي أجريت فيها الحسابات، تغطي البيانات حوالي 69-60٪ من مجموع العمالة في قطاع الصناعات التحويلية الصيني خلال فترة الدراسة.

تضم البيانات متغيرات اقتصادية على مستوى الشركات مثل العمالة والأجور والمبيعات والقيمة المضافة والتصدير والأصول الثابتة. تم الاعتماد علي تجميع بيانات وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (٤ أرقام وعلي المستوى الاقليمي) مما ساعد علي جمع البيانات على مستوى الشركة والصناعة والمستوى الإقليمي . تم الاعتماد في الدراسة علي مؤشر الملكية فتم تقسيمه إلي فئات مختلفة ليضم الشركات المحلية العامة، والشركات الخاصة المحلية والشركات الأجنبية والشركات الأخرى .وتضم الشركات العامة الشركات المملوكة للدولة وشركات المساهمة . ويبين الجدول(١) بعض الإحصاءات الوصفية لقطاع الصناعات التحويلية في الصين حسب الملكية. تمثل الشركات الخاصة الجانب الأكبر في قطاع الصناعات التحويلية حيث زاد عدد الشركات الخاصة الصناعية من 10000 شركة عام ١٩٩٨ إلي أكثر من 112000 شركة عام ٢٠٠٤ مما يعكس ديناميكية القطاع الخاص داخل الاقتصاد الصيني.

جدول (١) خصائص الشركات وفقاً لهيكل الملكية

شركات أخرى		الشركات الخاصة المحلية		الشركات الأجنبية		الشركات العامة		خصائص الشركة
٢٠٠٤	١٩٩٨	٢٠٠٤	١٩٩٨	٢٠٠٤	١٩٩٨	٢٠٠٤	١٩٩٨	
43379	10341	112856	9974	552 48	23817	36268	85543	عدد الشركات
320	497	127	150	309	304	281	352	متوسط العمالة في الشركة
9.4	9.6	13.4	13.1	48.3	45.9	v	7.9	الصادرات كنسبة من المبيعات
12.1	7.5	10.6	6.8	16.6	12.0	11.3	6.5	متوسط أجر العامل (١٠٠٠ ين
306,5	168.6	283.8	209.1	369. 1	259.6	249.5	114.5	القيمة المضافة للعامل ١٠٠٠ ين
78.8	55.2	51.3	41.3	104. 6	106.5	67.2	42.3	الأصول الثابتة بالنسبة للعامل ١٠٠٠ ين

ووفقاً للمكتب الوطني للإحصاء، يرجع سبب الزيادة في عدد الشركات الصناعية إلي تحسن تغطية الشركات داخل العينة حيث تضم عددا كبيرا من الشركات الصغيرة. وبالنسبة للشركات الأجنبية والشركات الأخرى فقد زاد عددها بحوالي ٣٠٪ و ٣٠٠٪ علي التوالي . وقد بلغ عدد الشركات الأجنبية إلى حوالي ٥٥,٠٠٠ عام ٢٠٠٤ وبذلك يعتبر عددها أقل من عدد الشركات الخاصة المحلية. ونلاحظ بجانب زيادة عدد الشركات الأجنبية و الخاصة انخفاض عدد الشركات العامة الصناعية بأكثر من 50 ٪ لتصل إلي 36000 شركة عام ٢٠٠٤.

وبمقارنة الخصائص المختلفة للشركات حسب نوع الملكية، نلاحظ أن الشركات الأجنبية تعتبر كثيفة رأس المال نسبيا كما أنها تقسم بارتفاع مستوي الإنتاجية وأجر العامل بها. كما نلاحظ قرب

حجم الشركات الأجنبية مع حجم الشركات المحلية العامة و الشركات الأخرى ، إلا أن حجمها يعتبر أكبر من حجم الشركات الخاصة المحلية كما أن الفرق الرئيسي بين الشركات الأجنبية والمحلية هو التوجه نحو التصدير : حيث إن حوالي نصف إنتاج الشركات الأجنبية موجه إلي التصدير .

وتشير الإحصاءات إلى أن الشركات الأجنبية هامة من حيث توظيف العمالة ومع ذلك، فإن الإحصاءات الوصفية تمكنا من استنتاج التنو أن هذه الشركات هامة من حيث خلق وظائف جديدة ، ويرجع سبب ذلك إلي أن الشركات الأجنبية التي امتلكت شركات محلية لم تؤثر بشكل كبير علي إجمالي العمالة بها . ومن الأرجح اختبار تأثير استحواذ الشركات الأجنبية علي العمالة، ولكن لم تسمح البيانات بإجراء ذلك التحليل وذلك لأن كود التعريف للشركات قد اختلف بعد عملية الاستحواذ. ولذلك تم النظر إلي معدل نمو العمالة في الشركات المختلفة حسب هيكل الملكية خلال الفترة-1998 و2001 و2004-2001 في الجدول2 ، وقد تم ضم الشركات المثلة في الفترتين.

وتشير الأرقام إلى أن معدل نمو العمالة في الشركات المحلية العامة كان سالباً خلال الفترتين: فبالنسبة للشركات الموجودة في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١ ، انخفض حجم القوة العاملة بها بحوالي ١٤٪ وبالنسبة للشركات الموجودة عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ انخفضت القوة العاملة بها بحوالي ١٧٪ . أما عن " باقي الشركات" فقد انخفض نمو العمالة في الفترة الأولى ولكنه ارتفع بشكل بسيط في الفترة الثانية. أما عن الشركات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، فقد شهد حجم القوة العاملة بها زيادة مطردة خلال الفترتين. ففي الفترة الأولى ، زاد حجم القوة العاملة في الشركات الخاصة المحلية بحوالي ١٩٪ ، أي ضعف الزيادة المحققة في الشركات الأجنبية. وقد تغير الأمر في الفترة الثانية ، عندما قامت الشركات الأجنبية بزيادة حجم العمالة بها بأكثر من ٢٤٪ ، أي أنها حققت بذلك زيادة طفيفة مقارنة الشركات الخاصة المحلية. وبشكل عام ، نلاحظ زيادة العمالة داخل الشركات المحلية الخاصة والأجنبية خلال الفترتين.

ويرجع الاختلاف البارز في نمو العمالة وفقاً لهيكل ملكية الشركات الصناعية إلي اختلاف التوزيع القطاعي للشركات . وبالتالي ، فقد أوضحنا التطور في أكبر خمس قطاعات وذلك كما هو موضح في جدول (٢) . وقد اعتمدت النتائج السابقة علي مستوى تحليلي أكثر تفصيلاً: وتم التوصل إلي تراجع التشغيل في الشركات المحلية العامة وزاد بشكل استثنائي في الشركات الخاصة المحلية والشركات الأجنبية .

جدول (٢)

العمالة و نمو العمالة حسب هيكل الملكية و القطاع

النمو	العمالة	العمالة	عدد	النمو	العمالة	العمالة	عدد الشركات	الملكية	
٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠١	الشركات	٢٠٠١-١٩٩٨	٢٠٠١	١٩٩٨			
Z١٧.٢-	٦٠٦٢٠٥٩	٧٣١٩٨٦٨	١٥٩٨٧	Z١٤.٣-	١٢٦٥٨٨٧٣	١٤٧٦٢٥٤	٣١٩١٩	عامة محلية	إجمالي
Z٤.٣	٨١١٨٣٨٠	٦٥٢٩٠٠٤	١٨٩٠٣	Z١٠.٥	٥٢٣٧٥٠٠	٤٧٢٩١٨٧	١٣٩٣٩	أجنبية	
Z٢٠.٤	٢٨٧٠٧٤٥	٢٣٨٤٤١٧	١٥٠٦٤	Z١٩	٧٨١٦٩٠	٦٣١٧٩٩	٣٩٦٣	خاصة محلية	
Z١.٦	٤٤٦٣٢٨٠	٤٣٩١٥٥٢	٨٠٩٤	Z٦.٨-	٢٤٢٨١٥٦	٢٦٠٦٠٤٥	٤١٣٠	أخرى	
Z١١.٨-	٤٢٤٢٢١	٤٨٠٧٦٨	٣٧٧	Z١٢.٤-	١١١٧٧٦٧	١٢٧٧٥٨٣	١٣٣٧	عامة محلية	منسوجات
Z١٢	٤٦٣٠٧٨	٤١٣٢٨٩	١٢٩٨	Z٧.٤	٣٢٦٠٧٤	٣١٣٠١٩	١٠٢٨	أجنبية	
Z١٧.٣	٣٥٦٩٠٢	٣٠٤٢٣٤	١٥٧٤	Z١٤.٣	٨٥٢٤٦	٧٥٥٨١	٣٨٠	خاصة محلية	
Z٥.٢-	٥٢٢١٧١	٥٥٠٧٨٨	٥٤٣	Z٩.٤-	٣١٠٣٩٧	٣٤٢٧٠٧	٣٠٠	أخرى	
Z١٥.٤-	٤٥٩٨١٢	٥٤٣٢٤٩	١٨١٩	Z١٣.٧-	١١٦١٨١٥	١٣٤٦٨٢٩	٣٧٣٧	عامة محلية	المان غير الفلزية
Z١١.٨	٢٢٨٧٧١	٢٠٤٥٩٩	٧٦٢	Z٩.٨	١٧٩١٣٩	١٦٣١١٥	٦١٦	أجنبية	
Z٧.٤	٢٧٠١٣٥	٢٥١٤٢٣	١٢٩٨	Z١.٢-	٦٩٩٧٥	٧٠٨٢١	٣٢٨	خاصة محلية	
Z١.٨-	٣٧٣٠١٣	٣٩١٧٨٥	٨٠٦	Z٩.٩-	٢٤٢٨٣٧	٢٦٩٥٠٢	٤٥٧	أخرى	
Z١٦.٧-	٨٢٥٩١١	٩٩١٩١٦	٣٥٠	Z١٢.٤-	١٣٠٦٧٢٣	١٤٩٠٨٨٠	٧٥٤	عامة محلية	المان الحديدية
Z١٩.١	٤٥٨٠٧	٣٨٤٥٥	٩٨	Z٣.٤	٤٥٥٨٢	٤٤٠٦٦	١٠٠	أجنبية	
Z٥.٣	٧١٧٢٢	٤٦٨٨٤	٢٩٧	Z١٩.٧	٢٣١٧٩	١٩٣٧١	١٠٣	خاصة محلية	
Z١٠.٦	٣٠٥٩١٤	٢٧٧١٦٦	١٤٦	Z٨.٤-	١١٥٣٥١	١٢٥٨٩٦	٩٤	أخرى	
Z٢٥.٨-	٦٣٣٧٨٠	٨٥٣٧٨٩	٩٦٩	Z١٤-	١٤١١٤٣٨	١٦٤١٤٨٦	١٨١٧	عامة محلية	معدات النقل
Z١٣.٧	٢٧١٣٠٥	٢٢٣٤١٩	٥٠٩	Z٢.٢-	٢٠٩٣١٤	٢١٤١١٣	٣٩٣	أجنبية	
Z٣.٨	١٣٦٢٢٢	١٠٠٢٨٤	٥٢٣	Z٢٩.٩	٣٢٩٣٧	٢٥٣٤٨	١٣٦	خاصة محلية	
Z١٢.٤	٢٣٣٢٤١	٢٠٦٧٨٤	٣٧٢	Z١٨.٣-	١١٩٨٤٩	١٤٦٦٦٤	١٩٧	أخرى	
Z١٣.٩-	١٣٠٣٧١	١٥١٤٩٧	١٩٥	Z١٩.٤-	٢٥٩٤٨٢	٣٢١٩٦٣	٤٠٤	عامة محلية	الكيبور و معدات الاتصالات
Z٤.٧	١١٤٥٧٣١	٧٨٣٢٩٤	١١٧١١	Z١٦.٦	٥٩٩٣٦٥	٤٩٣٠٩٤	٩٠٠	أجنبية	
Z٢٠.٥	٤٣٣٦٦	٣٣٢٣٧	١٨٨	Z١١.٣	١٦٠٩١	١٤٤٦١	٥٧	خاصة محلية	
Z٦.٨	٢٠٠٤١٣	١٨٧٥٧١	٢٢٩	Z٣-	٧٨٢٧٥	٨٠٧١٢	١٠٧	أخرى	

التحليل التطبيقي:

٤-١ الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف الشركات فيما بينها بشكل كبير فى قدرتها على توليد الوظائف. وقد ألمحت عدة مؤشرات إلى ارتفاع معدل نمو التشغيل داخل الشركات الأجنبية بشكل يفوق الشركات المحلية الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو التشغيل كان سالباً داخل الشركات غير الخاصة. ويبدو هذا النمط ثابتاً داخل قطاع الصناعة، إلا أننا لا يمكن أن نرجع الاختلافات فى القدرة على توليد التشغيل إلى نمط ملكية الشركات فقط. وللوقوف على الأسباب الحقيقية للاختلاف فى معدل نمو التشغيل، سوف نقوم بنمذجة نمو التشغيل كدالة فى خصائص الشركة وخصائص الصناعة هذا بالإضافة إلى الخصائص المكانية الاقتصادية على المستوى الكلى. وتعتبر هذه المجموعة من المتغيرات عن التنوع داخل الاقتصاد الصينى سواء بالنسبة للصناعات أو المناطق المختلفة. ومن خلال الالتفات إلى ما يواجه الشركات من اختلافات فى البيئة المحيطة، يمكن تقدير تأثير الخصائص المتعلقة بالشركة على نمو التشغيل. وللأسف تتوافر البيانات الخاصة بالشركات الصغيرة بشكل محدود. ويشتمل النموذج على متغيرات صورية تعبر عن الأبعاد المكانية والصناعية والخصائص المتعلقة بالصناعة بالإضافة إلى متغيرات صورية تعبر عن الزمن لتأخذ فى اعتبارها التغيرات فى العوامل الاقتصادية عبر الزمن. وحيث إن بعض خصائص الشركات لا تتغير عبر الزمن (وبالأخص ما يتعلق بالملكية)، فإن النموذج لن يتضمن الآثار المتعلقة بخصائص الشركة. وتتحدد العديد من خصائص الشركات داخل النموذج *endogenous* بالنسبة للتشغيل كما سنستخدم فترة ابطاء واحدة لهذه المتغيرات لعلاج مشكلة التحيز *endogeniety bias*. ويأخذ النموذج الأساسى الشكل التالى:

$$\Delta \ln X_{it} = \ln X_{it} - \ln X_{it-1} = \alpha + \lambda \text{Firm}_{it} + \sum \beta_w \text{Ownership}_i + \sum \beta_i \text{Year dummy} + \sum \beta_i \text{Ind dummy}_i + \sum \beta_R \text{Reg dummy}$$

حيث λ تشير إلى الشركات و λ السنوات. والمتغيرات المتضمنة داخل النموذج هى:

X_{it} : التشغيل.

جدول رقم (٣) : محددات نمو التشغيل

تقديرات عيكمان على مرحلتين		تقديرات الهمات المصري					
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الأثر العددية	نمو التشغيل	البقاء	نمو التشغيل	نمو التشغيل	نمو التشغيل	نمو التشغيل	
٠,٠١٨-	٠,٠١٧-	٠,٠٩٤-	٠,٠٦١-	٠,٠١٦-	٠,٠١٧-	٠,٠٣٣-	التغير التابع
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠١٠)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	
٠,٠٤٢-	٠,٠٤٤-	٠,١٢٢	٠,٠٤٥-	٠,٠٣٥	٠,٠٢٠-	٠,٠٣٧	غير الخاص (متغير صوري)
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠١١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	
٠,٠٠١	٠,٠٠٣	٠,١١٥-	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	الأجنبي (متغير صوري)
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠١٠)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	
٠,٠٦١-	٠,٠٦٢-	-	٠,٠٦٣-	٠,٠٦٣	٠,٠٦١	-	الخاص (متغير صوري)
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		
٠,٠٠٢-	-	٠,١٧١	-	-	-	-	حجم الشركة (ببطا)
(٠,٠٠١)		(٠,٠٠١)					
٠,٠٥٣	٠,٠٥١	٠,١٦٦	٠,٠٤٩	٠,٠٦١	-	-	التغير المبطا لحجم الشركة (البيانات)
(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠١١)	(٠,٠٠٥)	(٠,٠٠٧)			
٠,٠٦٠	٠,٠٦١	-	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	٠,٠٥٩	-	التغير المبطا للتصويب من الصادرات
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		
٠,٠٩٦	٠,٠٩٥	٠,٠٧٦	٠,٠٩٤	٠,٠٩٤	٠,٠٩٥	-	التغير المبطا لانتاجية العامل
(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠٤)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		
٠,٠٦٥	٠,٠٦٥	٠,٠٠١-	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٤	-	التغير المبطا لمتوسط الأجهز
(٠,٠٠٠٤)	(٠,٠٠٠٤)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)	(٠,٠٠١)		
٠,٠٠٩-	٠,٠٠٩-	-	٠,٠٠٩-	-	-	-	التغير المبطا لكثافة رأس المال
(٠,٠٠٦)	(٠,٠٠٦)		(٠,٠٠٦)				
٠,٠٣١	٠,٠٣١	-	٠,٠٣١	-	-	-	التغير المبطا للتصويب من التصدير X متغير صوري عن الوجود الأجنبي
(٠,٠٠٦)	(٠,٠٠٦)		(٠,٠٠٦)				
٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠٢	-	-	-	التغير المبطا للتصويب من التصدير X متغير صوري عن الشركة الخاصة
(٠,٠٠٦)	(٠,٠٠٦)		(٠,٠٠٦)				
-	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	متغير صوري عن السنة
-	نعم	-	نعم	نعم	نعم	نعم	متغير صوري عن الصناعة (four digit)
-	-	نعم					متغير صوري عن الصناعة (two digit)
-	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	متغير صوري عن الأقليم (two digit)
-	٦٤٠٥٧٩	٦٣٦٥٢	٦٤٠٥٧٩	٦٤٠٥٧٩	٦٤٠٥٨١	٦٤٦١٩٥	عدد المشاهدات
-	-	-	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,٠١	R2
-	٠,٠٧٨-	-	-	-	-	-	نسبة Mill
(٠,٠١٤)	(٠,٠١٤)						

Note : Robust standard errors within brackets .

$Firm_{it}$ متجه يعبر عن الخصائص بفترات ابطاء مثل: حجم الشركة مقاساً بالعمالة ونسبة الصادرات إلى اجمالي المبيعات ونتاجية العمل ومتوسط الأجور وكثافة رأس المال (انظر الجدول رقم A2 فى الملحق).

$Ownership_i$: متغيرات صورية تعبر عن الملكية وتمثل فئات الملكية الأربعة التى سبق تعريفها فى الجزء السابق.

$Year_i$: متغيرات صورية تعبر عن السنوات.

$Industry_i$: متغيرات صورية تعبر عن الصناعات بمستوى تفصيل يصل إلى المستوى الرابع *four digit*

Reg_dummy : متغيرات صورية تعبر عن المكان بمستوى تفصيل يصل إلى المستوى الثانى.

وتشير المتغيرات الخاصة بالشركات إلى أكثر العوامل تأثيراً على أداء الشركات. ويعبر حجم الشركة المبطأ عن تأثير التشغيل فى العام السابق على نمو التشغيل كما يشير نصيب التصدير إلى أهمية النفاذ إلى الأسواق الدولية. وتعبر كل من انتاجية العامل وكثافة رأس المال عن العوامل المرتبطة بالكفاءة كما يعكس متوسط الأجور الاختلافات فى مستوى المهارات بين العاملين.

ويتم استعراض نتائج تقديرات المربعات الصغرى لهذه المعادلة فى العمود الرابع للجدول رقم ٣ ، بينما تستعرض الأعمدة من ١ إلى ٣ نتائج تقديرات لأشكال أخرى من هذه المعادلة. ويعتبر المتغير الخاص بنصيب التصدير متغيراً هاماً من حيث أنه يقيس قدرة الشركة على التغلب على قيود السوق المحلى كما انه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكون الشركة مملوكة لأجنبى أم لا. ولتحليل تأثير النصيب من التصدير، سوف يتضمن التحليل متغيرات تفاعلية مع المتغيرات الصورية الخاصة بالملكية والتي تقيس تأثير النصيب من التصدير مع اختلاف فئات الملكية.

ويشير المعامل السالب (-٠,٠١٦) والخاص بالمتغير الصورى للشركات المحلية غير الخاصة إلى أن نمو التشغيل يقل بـ ١,٦٪ عن المجموعة المرجعية. كما اتضح أن معامل المتغير الصورى الخاص بالشركات الأجنبية هو سالب ومعنوى مما يشير إلى أن نمو التشغيل يقل بـ ٤,٥٪ عن المجموعة المرجعية، بينما يشير معامل الشركات الخاصة إلى ارتفاع معدل نمو التشغيل بـ ٠,٤٪. وهذا يتناقض تماماً مع ملخص

الاحصاءات فى الجدول رقم ٢ والعمود (١) للجدول رقم ٣ حيث تحقق كلا من الشركات الأجنبية والخاصة معدلات نمو تشغيل أعلى مقارنة بالشركات "الأخرى"، بينما الشركات غير الخاصة تشهد انخفاضاً كبيراً فى التشغيل. أو بكلمات أخرى، فإن الملكية الخاصة أو الأجنبية ليست العامل الوحيد وراء ارتفاع معدل نمو التشغيل. بل إن الشركات تحقق معدلات تشغيل مرتفعة لأنها تختلف فيما بينها فى الخصائص.

وبالنظر إلى الخصائص الأخرى للشركات، نجد تقديرات موجبة ومعنوية للمعاملات باستثناء المتغير الخاص بحجم الشركة. حيث تنمو الشركات الكبرى بمعدلات نمو بطيئة بينما تنمو الشركات التى تتسم بارتفاع إنتاجية العمل وارتفاع الأجور وارتفاع كثافة رأس المال بشكل أسرع نسبياً. وتتفق هذه النتائج مع معظم الدراسات السابقة. ومن المهم الإشارة إلى أن ارتفاع كثافة رأس المال يؤدي إلى زيادة نمو التشغيل، وهذا عكس الاعتقاد السائد بأن التكنولوجيا الكثيفة العمالة تولد فرص عمل أكثر. وأحد التفسيرات المحتملة لذلك، هو أن التكنولوجيا كثيفة رأس المال تؤدي إلى ارتفاع جودة المنتجات أو انخفاض أسعارها وبالتالي ترتفع معدلات نمو التشغيل.

ونلاحظ أن نصيب التصدير معنوى وموجب. وهو ما يشير إلى تأثير قوى نسبياً على نمو التشغيل، أى أنه فى المتوسط إذا ارتفعت كثافة التصدير بـ ١٪ فإن ذلك سوف يتسبب فى زيادة نمو التشغيل بـ ٤,٩٪ للفئة المرجعية الخاصة بالشركات "الأخرى". ويدل المتغير التفاعلى على تأثير مرتفع ومعنوى بالنسبة للشركات الأجنبية، بينما لا تختلف الشركات الخاصة وغير الخاصة عن الشركات " الأخرى" بشكل معنوى. وبالتالي يبدو أن الشركات الأجنبية أكثر قدرة على التوجه نحو الأسواق الأجنبية وتحويل ذلك إلى نمو فى التشغيل.

ويوجد لدينا مشكلة منهجية تتمثل فى عدم توازن البيانات التتبعية. حيث اننا نمتلك معلومات فقط حول الشركات الباقية وقد تؤثر الملكية على احتمال البقاء. وبالتالي قد تعانى تقديرات المبيعات الصغرى من مشكلة تحيز الاختيار. كما ان خروج احدى الشركات قد يؤدي إلى انخفاض نمو التشغيل بنسبة ١٠٠٪ بالنسبة لهذه الشركة خلال هذا الوقت الزمنى. ويمكننا أن ندرج ذلك فى قاعدة البيانات إلا أن ذلك قد يقودنا إلى وجود بيانات شاذة outliers مما قد يشوه النتائج. ونصح هذه المشكلات

باستخدام أسلوب هيكرمان Heckman على مرحلتين حيث يتم نمذجة بقاء الشركة ونمو التشغيل - باشتراط البقاء- كأنهما عمليتان منفصلتان. وكخطوة أولى، سوف نقوم بتقدير نموذج احتمالي probit model لبقاء الشركة، ومعادلة الاختيار هي:

$$\hat{P}(\text{Survival}) = \varphi(Z_{i,t})$$

$$Z_{it} = \alpha + \lambda \text{Firm}_{it} + \sum \beta_w \text{Ownership}_i + \sum \beta_i \text{Year}_{dummy} + \sum \beta_i \text{Ind}_{dummy}_i + \sum \beta_R \text{Reg}_{dummy}$$

والتغيرات الأخرى التى تشتمل عليها معادلة الاختيار هي: حجم الشركة وكثافة رأس المال والنصيب من الصادرات ومتوسط الأجور. كما وضعنا متغيرات صورية تعبر عن الملكية والسنوات والمنطقة الجغرافية والصناعة (2 digit level). ويسجل العمود رقم (٥) للجدول رقم ٣ تقديرات معادلة الإختيار. وتجدر الإشارة ان الشركات الاجنبية تتمتع باحتمال بقاء أكثر ارتفاعاً مقارنة بالشركات الأخرى، كما أن كل من الشركات الخاصة وغير الخاصة المحلية لديها احتمال أقل للبقاء. وتسجل الملمات المقدرة لبقية المتغيرات - وباستثناء كثافة رأس المال- الإشارة المتوقعة والمنوية. وفيما يتعلق بالمعادلة الخاصة بنمو التشغيل فى العمود رقم (٦)، فإن معنوية المعاملات الخاصة بنسبة Mills ومعامل الارتباط المقدر بين المعادلات ٠,٢٩، تشير إلى أنه من الضرورى أن يتم تصحيح أثر اختيار العينة. وبالرغم من ذلك فإن تقديرات Heckman على مرحلتين تتشابه لدرجة كبيرة مع تقديرات المربعات الصغرى فى العمود رقم ٤. والاختلاف الوحيد هو فى عدم معنوية المعامل الموجب للمتغير الصورى الخاص بالملكية. وللتذكرة، فإن هذه التقديرات تعتمد على شرط بقاء الشركة ولا تأخذ فى اعتبارها تأثير الشركات الفاشلة على نمو التشغيل. وتأخذ الآثار الحدية $\frac{\partial E(y)}{\partial x_i}$ والموضحة فى العمود رقم ٤ ذلك فى الاعتبار من خلال الإشارة إلى تأثير احتمال البقاء على التغير فى المتغير المفسر. وتحسب الآثار الحدية لتوسطات المتغيرات المفسرة وتعكس خطوة تغير من صفر إلى واحد وليس تفاضل المتغيرات الصورية. وتقرب الآثار الحدية بشكل كبير من التقديرات الأخرى دون تغيير فى الاستنتاجات الكيفية.

٤-٢ الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت المناقشات السابقة على التشغيل داخل الشركات الأجنبية. وكما سبق الإشارة يوجد مبررات لكى نتوقع تأثيراً موجباً من قبل الشركات الأجنبية على نمو التشغيل بينما نتوقع آثار سلبية من قبل الشركات المحلية. وتنبع الآثار الموجبة من تدعيم الروابط بين الصناعات بينما تنشأ الآثار السلبية كنتيجة لزيادة المنافسة.

كما حاولنا التعرف على هذا التأثير غير المباشر من خلال الربط بين كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر (والى تقاس بنسبة الشركات الأجنبية فى الإنتاج) لقطاع ما ونمو التشغيل داخل الشركات المحلية. ويوجد العديد من المشكلات المتعلقة بهذا المقرب. أولاً: من المهم تعريف ما المقصود بالقطاع. وكلما قمنا بتعريف التصنيف الصناعى الذى اخترناه بشكل أكثر تحديداً كلما تمكنا من وضع أيدينا على تأثير المنافسة بشكل أكبر من تأثير الروابط. ولذلك استخدمنا تصنيف الصناعات للمستويين الثانى والرابع لتصنيف الصناعة الصينية والمشابه للتصنيف الصناعى الخاص بال ISIC Rev.3. ويشتمل التصنيف الصناعى ذو المستويين على ٢٩ صناعة أما التصنيف ذو الأربعة مستويات فيشتمل على ٤٧٧ صناعة.

أما الموضوع الثانى الوثيق الصلة فهو يتعلق بكيفية تعريف التمييز الجغرافى للسوق. ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة فى دولة كبرى كالصين. فمثلاً، هل الشركة الأجنبية الموجودة فى شنغهاى والمعتمدة على موردين من منطقة جواندونغ تؤدى إلى زيادة المنافسة بين الشركات فى اقليم جواندونغ؟ لا يوجد اجابة نظرية على هذا التساؤل، إلا اننا سنتبع منهجاً برجماتياً وسنستخدم تصنيفين جغرافيين مختلفين على مستوى الدولة وعلى مستوى الأقاليم والذى يقسم الصين إلى ٣١ اقليم ثم إلى ٣ مناطق: الشرق والوسط والغرب.

وبأخذ النموذج السابق رقم (١) كنقطة بداية، يمكن اضافة كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر هيرفندال كمقياس عن الضغوط التنافسية باعتبارهما متغيرات مفسرة. وتم استبعاد المتغيرات الصورية

^١ - النتائج الكاملة متاحة عند المؤلفين عند الطلب.

جدول رقم (٤)

تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر على التشغيل فى الشركات المحلية الخاصة

مستوى الاقليم (Four digit)	المستوى الوطنى (Four digit)	مستوى الاقليم (two digit)	المستوى الوطنى (two digit)		
٠,٠١٣- (٠,٠٣٠)	٠,٠٤٩ (٠,٠٥٧)	٠,٥٥٤- (٠,٢١٣)	١,٢٤٥- (٠,٥٨٩)	هيرفندال (مبسط)	المبيعات الصغرى
٠,٠٥٧ (٠,٠١٣)	٠,٠٧٨ (٠,٠١٦)	٠,٠٤٠ (٠,٠٥٠)	٠,٠٦٦ (٠,٠٢٤)	كثافة الاستثمار الاجنبى (مبسط)	
٠,٠٣١ (٠,٠٣٥)	٠,٠٣٥ (٠,٠٥٨)	٠,٥٤٦- (٠,٢٨٦)	٠,٦١٩- (٠,٨٥٣)	هيرفندال (مبسط)	الأثار الثابتة
٠,٠٠٨ (٠,٠١٨)	٠,٠٤٦ (٠,٠١٩)	٠,٠٢٤- (٠,٠٥١)	٠,٠٥٢ (٠,٠٣١)	كثافة الاستثمار الاجنبى (مبسط)	
٠,٠٧٦- (٠,٠٤١)	٠,١٣٤ (٠,١٤١)	٠,٦١٩- (٠,١٦٢)	٢,٩٥٦- (١,٤٩٥)	هيرفندال (مبسط)	التغيرات المساعدة
٠,٠١٩- (٠,١٨١)	٠,٨٥٩ (٠,٥٤٠)	٠,٢٦٥ (٠,١٦٣)	٠,٣٣٦ (٠,٢٦٨)	كثافة الاستثمار الاجنبى (مبسط)	
٠,٠١٤- (٠,٠٢٩)	٠,٠٤٧ (٠,٠٥٨)	٠,٥٣٨- (٠,١٧٢)	١,٠٩٢- (٠,٧٩٦)	هيرفندال (مبسط)	يمكن على مرحلتين
٠,٠١٣- (٠,٠٥٣)	٠,٠٤٦ (٠,٠٧٨)	٠,٥٢٤- (٠,٠٤٣)	١,٠٦٣- (٠,٠٦٦)	الأثار الحدى	
٠,٠٥٦ (٠,٠١٤)	٠,٠٧٦ (٠,٠١٧)	٠,٠٤٢ (٠,٠٣٧)	٠,٠٦٥ (٠,٠٢٦)	كثافة الاستثمار الاجنبى (مبسط)	
٠,٠٥٦ (٠,٠٦٦)	٠,٠٧٦ (٠,٠٦٦)	٠,٠٤٢ (٠,٠٦٦)	٠,٠٦٥ (٠,٠٦٦)	الأثار الحدى	
٠,٦٠٥ (٠,٠٦٦)	٠,٦٠٥ (٠,٠٦٦)	٠,٦٠٣ (٠,٠٦٦)	٠,٦٠٤ (٠,٠٦٦)	نسبة Mills	

Note : Robust standard errors within brackets .

جدول (٥)

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي العمالة في الشركات غير الخاصة المحلية

المستوي الإقليمي ؛ أرقام	المستوي القومي ؛ أرقام	المستوي الإقليمي رقمين 2 digits	المستوي القومي رقمين 2 digits		
-0.039* (0.016)	0.020 (0.037)	-0.068 (0.072)	0.633 (0.419)	هيرفندل حد الإبطاء	تقسيمات طريقة الربعات الصغري
0.006 (0.010)	-0.003 (0.15)	0.009 (0.023)	0.035 (0.035)	كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر	
0.015 (0.022)	0.42 (0.043)	-0.139 (0.170)	0.840 (0.616)	هيرفندل حد الإبطاء	الأثار الثابته Fixed effect
0.007 (0.013)	0.009 (0.015)	-0.063* (0.037)	-0.007 (0.026)	كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر	
-0.062** (0.025)	-0.045 (0.057)	-0.082 (0.077)	1.190* (0.687)	هيرفندل حد الإبطاء	iv التغيرات المساعدة
-0.191 (0.121)	-0.610*** (0.281)	-0.211** (0.87)	-0.054 (0.130)	كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر	
-0.030** (0.014)	0.20 (0.037)	-0.068 (0.075)	0.643 (0.521)	هيرفندل حد الإبطاء	ديكمان علي مرحلتين
0.006 (0.008)	-0.002 (0.012)	0.011 (0.020)	0.001 (0.020)	كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر	
0.078**** (0.019)	0.077**** (0.019)	0.077**** (0.019)	0.077**** (0.019)	نسبة مايلز	

تمثل الأرقام بين القوسين الانحراف المعياري . . معنوية عند ١٠٪ ، . معنوي عند ٥٪ ، . معنوي عند ١٪ .

المعبرة عن الملكية والتفاعلات بين نصيب التصدير بما اننا نقوم بتقدير النموذج بالنسبة للعينات الصغيرة والخاصة بالشركات المحلية الخاصة وغير الخاصة. وبالتالي يصبح النموذج بالنسبة لنمو التشغيل

$$\begin{aligned} \Delta \ln X_{it} = \ln X_{it} - \ln X_{it-1} = & \text{كالتالي:} \\ & \alpha + \lambda \text{Firm}_{it} + \delta \text{Industry}_{jt} \\ & + \sum \beta_i \text{Year_dummy} + \sum \beta_{\text{ind}} \text{Ind_dummy}_j \\ & + \sum \beta_R \text{Reg_dummy} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

حيث industry_{jt} تمثل كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر هيرفندال للمستويين الثاني والرابع two or four digit industry level بالنسبة للصناعات لكل اقليم على حدة أو على المستوى الوطني. وبالنسبة لتقديرات عينة Heckman ، أجرينا تعديلات مشابهة على معادلة الاختيار دون اضافة كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤشر هيرفندال.

وقد عرضنا النتائج في الجدول رقم ٤ بالنسبة للشركات الخاصة وجدول رقم ٥ للشركات غير الخاصة. وللتوضيح أضفنا فقط المعاملات الخاصة بمعاملات كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر هيرفندال. وقد تغيرت معاملات المتغيرات الأخرى بدرجة هامشية بالنسبة لما تم استعراضه سابقاً من نتائج في الجدول رقم ٣.

وتوضح تقديرات المربعات الصغرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل أن يرفع من نمو التشغيل داخل الشركات الخاصة المحلية (الجدول رقم ٤) داخل نفس الصناعة على المستوى الوطني، بينما المنافسة والتي تقاس بمؤشر هيرفندال لا تؤدي إلى توليد أي تأثير معنوي. ولا يوجد أي علامة عن التأثير الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للصناعة على المستويين two digit. ويبدو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر قوة بالنسبة للمستوى الرابع من الصناعات four digit حيث يسجل معامل الاستثمار الأجنبي المباشر العلامة الموجبة والمعنوية على المستوى الوطني ومستوى الاقليم بينما يلاحظ عدم معنوية مؤشر هيرفندال بالنسبة للمستوى الرابع من الصناعات. وتنخفض هذه الآثار المقدرة عندما نأخذ في الاعتبار الاختلافات بين الشركات من خلال ادراج تأثير الشركة ونلاحظ أن كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر هي المعنوية فقط على المستوى الوطني.

أفضل من التنمية. وللتحكم فى هذه العلاقة المحتملة ، نقوم بتقدير المعادلة رقم (٣) من خلال المتغيرات المساعدة باستخدام متغيرات تم حسابها على مستوى الصناعة ومستوى الاقليم. وتحديداً، نستخدم الكثافة فى البحث والتطوير *R&D* والواردات داخل الصناعة كمتغيرات مساعدة عن الكثافة فى الاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى الوطنى أو الاقليمى بالإضافة إلى نصيب الصناعة والإقليم من اجمال براءات الاختراع والنصيب من الانفاق الحكومى على العلم والتكنولوجيا ونسبة الانفاق الأجنبى على العلم والتكنولوجيا (يحتوى الملحق رقم ٢ على معلومات مفصلة حول تعريف المتغيرات)^١. وسجلنا مجموعة التقديرات الرابعة للشركات الخاصة فى الجزء الثالث من الجول رقم (٤). وعند تصحيح العلاقة المحتملة بين الاستثمار الاجنبى المباشر وباقى المتغيرات المفسرة، لم يعد لكثافة الاستثمار الأجنبى المباشر تأثيراً معنوياً بالرغم من استمرار وجود علاقة تأثير موجبة باستثناء ما يخص الصناعات على المستوى الرابع *four digit*^٢.

وأخيراً وبالنسبة لتقدير هيكلان على مرحلتين ، تتشابه النتائج مع تقديرات المبيعات الصغرى والمعنوية الاحصائية لنسبة Mills حيث تشير إلى أنه من الضرورى ان نصحح تحيز اختيار العينة الناتج من الاحتكاكات أو المتدخلات *attrition* . وتقرب الآثار الحدية - والتي تأخذ فى اعتبارها احتمال عدم بقاء الشركات- بشكل كبير من التقديرات على مرحلتين نتيجة لارتفاع احتمال البقاء.

وللاستخلاص، يبدو أن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤدي إلى زيادة التشغيل داخل الشركات الخاصة- المحلية فى نفس القطاع. كما تبدو النتائج أكثر قوة داخل الصناعات على المستوى الرابع *4 digit* . وتظل هذه النتائج غريبة بعض الشيء. حيث كنا نتوقع أن يكون التأثير السلبى للمنافسة على العمالة أكثر أهمية داخل الصناعات بالمستوى الرابع وأن يكون التأثير الموجب للروابط أكثر أهمية داخل الصناعات على المستوى الثانى. وتقودنا النتائج إلى أكثر القضايا التى تم دراستها ولازالت مثيرة للجدل وهى الوفورات الأجنبية للاستثمار الأجنبى المباشر تجاه الشركات المحلية. ويتسق التأثير الموجب داخل الصناعات ذات التعريف الضيق مع وجود هذه الوفورات. وقد وجد *Swenson, 2007*

دليلاً على وجود هذه الوفورات فيما يخص أداء الصادرات فى الصين. وأشارت هذه الدراسة إلى أن هذا يرجع إلى توافر المعلومات حول الأسواق الأجنبية والتكنولوجيا المتدفقة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. وتنشأ هذه التدفقات من حركة العمالة بين الشركات الأجنبية للحاق بالشركات المحلية. وتجدر الإشارة إلى الأدبيات التى تتناول الوفورات فى الصين والتى تهتم أيضاً بتقييم الانتاجية داخل الشركات المحلية. ويوجد العديد من هذه الدراسات والبعض منها قد وجد تأثيراً موجباً للاستثمار الأجنبى المباشر على الانتاجية داخل الشركات المحلية (مثلًا *Cheung and Lin, 2003, Hale*) *And Long, 2007*). ومن الممكن أن تحقق الشركات الأكثر انتاجية معدلات نمو أسرع كما رأينا فى النتائج الكمية.

ثم التفتنا إلى تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على نمو التشغيل داخل الشركات غير الخاصة. والنتائج الموضحة فى الجدول رقم ٥ تختلف كثيراً عن النتائج فى الجدول رقم ٤. ولم نجد أى اشارة عن وجود تأثير موجب للمتغير المبطأ الخاص بكثافة الاستثمار الأجنبى المباشر. وبشكل عام التقديرات ضئيلة وغير معنوية. والتقديرات الوحيدة المعنوية هى: التقديرات على مستوى الاقليم *two digit* والتقديرات الرابعة على مستوى الاقليم أيضاً *two digit* وعلى المستوى الوطنى *four digit* وهى كلها ذات اشارة سالبة. وربما ليس بمستغرب أن يكون للشركات الأجنبية تأثيراً موجباً على الشركات الخاصة إلا أنها تفرض تأثيراً سالباً محتملاً على الشركات غير الخاصة بفعل أثر المنافسة. حيث لا تزال الشركات غير الخاصة تعمل خارج القيود الطبيعية لقوى السوق بل أن وجود الاستثمار الأجنبى المباشر يتسبب فى تباطؤ معدل نموها وانخفاض التشغيل داخلها.

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر من أهم القوى الرئيسية الدافعة وراء النمو الاقتصادى المذهل فى الصين خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، فقد أهملت البحوث الأكاديمية والسياسات العامة تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على خلق فرص العمل على الرغم من أهميته المتزايدة

في توليد عدد كبير من فرص العمل في البلدان النامية. تساهم هذه الدراسة في حل هذه المشكلة عن طريق القيام بتحليل تطبيقي وتقديم مجموعة من النتائج التجريبية بشأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق مزيد من فرص العمل في الصين، استناداً إلى بيانات عدد كبير من الشركات خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٤.

وتشير الإحصاءات الوصفية ارتفاع نمو العمالة في الشركات الأجنبية والخاصة المحلية مقارنة بالشركات العامة، كما تشير المقارنات وفقاً لهيكل ملكية الشركات إلى أن الشركات الأجنبية تمتلك العديد من المزايا مقارنة بالشركات الأخرى.

ومن الضروري معرفة أسباب نمو العمالة في تلك الشركات، هل هو ناجم عن تأثير هيكل الملكية أم ناجم عن سمات وخصائص أخرى للشركات وبالتالي زيادة معدل نمو العمالة بها؟، وفي المرحلة الأولى من التحليل القياسي فقد تم اختبار التأثير المباشر لهيكل الملكية وتم التوصل إلى أن نمو العمالة مرتبط بشكل كبير بالسمات المختلفة للشركة مثل ارتفاع مستوى الإنتاجية وكثافة استخدام عنصر رأس المال ومستوى الأجور. وعلاوة على ذلك، يعطي ارتفاع حصة الصادرات للشركات الأجنبية دليل على ارتفاع قدراتها للوصول إلى الأسواق العالمية وامتلاكها لميزة تنافسية كبيرة مقارنة بالشركات المحلية.

وفي القسم الثاني من التحليل، تم النظر إلى التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مدى انتشار المنافع واستفادة الشركات المحلية من تواجد الشركات الأجنبية و مدى تأثير عامل المنافسة. ومن الناحية النظرية، يحتمل أن يكون هناك تأثير إيجابي أو سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل، وهذا يعتمد على مدى قوة عامل المنافسة أو العامل الخاص بانتشار المنافع بين الشركات المحلية والأجنبية. وقد تم دراسة العاملين، وتم التوصل إلى أن العامل الخاص بمدى انتشار المنافع بين الشركات المحلية والأجنبية أهم من عامل المنافسة، وخاصة بالنسبة للشركات الخاصة المحلية وحتى على مستوى أكثر تفصيلاً للصناعة.

وبناءً على التحليل التطبيقي، تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل في قطاع الصناعات التحويلية في الصين من خلال الوصول إلى الأسواق الدولية والسمات

الأخرى للشركات التي تركز علي نمو العمالة وأيضاً من خلال التأثير الإيجابي علي حجم العمالة في الشركات الخاصة المحلية.

الهوامش

١-النتائج الكاملة متاحة عند المؤلفين عند الطلب

٢- بالطبع يمكن القول أيضا بوجود علاقة محتملة بين المتغيرات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة في النموذج رقم ١ المستخدم في تقييم الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على نحو التشغيل. إلا ان نقص البيانات على مستوى الشركات الصغيرة يمنعها من الحصول على متغيرات مساعدة على مستوى الشركة . أما عندما تقاس كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصناعة/ الاقليم ، فإن البيانات تساعدنا على بناء متغيرات مساعدة على مستوى الصناعة والاقليم ونستفيد من ذلك في تقييم مدى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة الاخرى.

٣- من خلال الاختبار المعروف بـ Sargan test والخاص بالقيود المعرفه تعريفاً زائداً ، تم رفض صحة بعض المتغيرات المساعدة لبعض التصنيفات في مجال الصناعة والاقليم. كما تم استبعاد كثافة البحث والتطوير من الصناعات ذات المستويين 2 digit على المستوى الوطنى - كما تم استبعاد أيضاً كثافة البحث والتطوير ونسبة البراءات من مستوى الاقليم two digit.

٤- تم رفض المتغير المبطل لكثافة الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى الثانى الاقليمى والمستوى الرابع الوطنى . كما تم رفض كثافة الاستيراد وتم استبعاد هذا المتغير المساعد على المستوى الثانى الوطنى

المراجع :

- Almeida, Rita (2003), "The Effects of Foreign Owned Firms on the Labour Market", IZA Discussion Paper No. 785.
- Alvarez, Roberto and Holger Görg (2007), "Multinationals as Stabilizers? Economic Crisis and Plant Employment Growth", IZA Discussion Paper No. 2692.
- Asian Development Bank (2005), *Labor Markets in Asia: Promoting Full, Productive, and Decent Employment*, Manila: Asian Development Bank
- Banister, Judith (2005), "Manufacturing Employment in China", *Monthly Labor Review*, July, 2005.
- Blonigen, Bruce (1997) "Firm-Specific Assets and the Link Between Exchange Rates and Foreign Direct Investment", *American Economic Review*, 87, 3, 447-65.

- Cai, Fang, Meiyang Wang, and Yang Du (2005), "China's Labor Markets on Crossroad", *China & World Economy*, 13, 1, 32-46.
- Cheung, K. Y and P. Lin (2004), "Spillover effects of FDI on innovation in China: evidence from the provincial data". *China Economic Review*, 15, 25-44.
- Chow, C.K.W., Fung, M.K.Y., and N.H. Yue (1999), "Job Turnover in China: A Case Study of Shanghai's Manufacturing Enterprises", *Industrial Relations*, 38, 4, 482-503.
- Dobson, Wendy and Siow Yue Chia (1997), Eds., *Multinationals and East Asian Integration*, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.
- Felipe, Jesus and Rana Hasan (2006), The Challenge of Job Creation in Asia, Asian Development Bank, ERD Policy Brief, No. 44.
- Gong, Y.D., Görg, H. and S. Maioli (2006), Employment effects of privatization and foreign acquisition of Chinese state-owned enterprises. Research paper 2006/32.
- Leverhulme Centre for research and Economic Policy (GEP), Nottingham.
- Görg, Holger and David Greenaway (2004), "Much Ado About Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment?", *World Bank Research Observer*, 19, 2, 171-97.
- Hale, G. and Long C. (2007), "Are There Productivity Spillovers from Foreign Direct Investment in China?", Working paper at Federal Reserve Bank of San Francisco.
- Huttunen, K. (2005), "The Effect of Foreign Acquisition on Employment and Wages: Evidence from Finnish Establishments", *Review of Economics and Statistics*, forthcoming.
- Lewis, W. Arthur (1954), Economic Development with Unlimited Supplies of Labour, *Manchester School of Economic and Social Studies*, 22, 2, 139-191.
- Lindbeck, A. (2007), "Economic-social Interaction in China" *Economics of Transition*, forthcoming.23
- Lipsey, Robert E. (2004), "Home- and Host-Country Effects of Foreign Direct Investment." In Robert E. Baldwin and L. Alan Winters (eds.), *Challenges to Globalization*, Chicago, University of Chicago Press.
- Lipsey, Robert E. (2006), "Measuring the Impacts of FDI in Central and Eastern Europe", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 12808.
- Lipsey, R.E. and F. Sjöholm (2002), "Foreign Firms and Indonesian Manufacturing Wages: An Analysis with Panel Data", NBER Working Paper No. 9417.
- Lipsey, Robert E., and Fredrik Sjöholm (2004a), "FDI and Wage Spillovers in Indonesian Manufacturing", *Review of World Economics*, 140, 2, 321-332.
- Lipsey, Robert E., and Fredrik Sjöholm (2004b), "Foreign Direct Investment, Education, and Wages in Indonesian Manufacturing", *Journal of Development Economics*, 73, 415-422.

- Lipsey, Robert E. and Fredrik Sjöholm (2005), Host Country Impacts of Inward FDI: Why Such Different Answers?, in Blomström, M., Graham, E., and T. Moran (eds.) *"The Impact of Foreign Direct Investment on Development: New Measurements, New Outcomes, New Policy Approaches"*, Washington D.C: Institute for International Economics.
- National Bureau of Statistics (2006), *China Statistical Yearbook*, Beijing: China Statistical Press.
- Swenson, Deborah L. (2007), "Multinationals and the Creation of Chinese Trade Linkages", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 13271.
- UNCTAD (2007), *The Least Developed Countries Report*, Geneva: UNCTAD